الأمن الغذائي المستدام وسبل تحقيقه في الجزائر

Sustainable food security and ways to achieve it in Algeria

ط.د.بن نورين زين الدين[1]، د.ودان بوعبد الله [2]

[1]جامعة عبد الحميد بن باديس، zineeddine.bennourine@univ-mosta.dz

[2] جامعة عبد الحميد بن باديس، bouabdellah.ouddane@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام:. 2021/05/29 تاريخ القبول:2021/11/03 تاريخ النشر:2021/12/30

ملخص:

يعتبر الأمن الغذائي من التحديات الرئيسية التي تواجه العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فعلى الرغم من توفر مختلف الموارد الطبيعية، البشـــرية والمالية، إلا أن القطاع الزراعي لم يحقق الأهداف المرجوة والزيادة المراد الوصـــول إليها في الجانب الإنتاجي بهدف تلبية الطلب المتزايد على الأغذية وتحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي من شـــانه أن يجنب البلد عدة دوامات هي في غنا عنها، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في طبيعة السياسات والاستراتيجيات الزراعية المتبعة والمطبقة في هذا البلد بهدف الحصول على قيمة مضافة.

كلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية الزراعية المستدامة، الاكتفاء الذاتي الغذائي، السياسات الزراعية، الجزائر.

تصنيفات JEL : O13، Q18، Q25.

Abstract:

Food security is considered to be one of the major challenges facing the word in general and Algeria in particular. The agricultural sector has not achieved the desired objectives despite the availability of natural, human, and financial resources. Moreover, increasing the production side so as to meet the growing demand for food as well as attaining food security and self-sufficiency would spare the country from a number of swirls.. Hence, the nature of the pursued agricultural policies and strategies which are applied in the country must be reviewed.

Key words: Food security, Sustainable agricultural development, Food self-sufficiency, Agricultural policies, Algeria

Jel Classification Codes: O13, Q18, Q25.

المؤلف المرسل: بن نورين زين الدين، **الإيميل**:bennourinezineeddine@gmail.com

1. مقدمة:

بلغت أهمية الأمن الغذائي درجة قصوى في ظل تطور الرهانات والتغييرات الحاصلة في عالمنا المعاصر، ولقد أضحى تحقيق الأمن الغذائي المبتغى الأول والقبلة الرئيسية لكل أمم العالم، من خلال إنتاج ما يمكن إنتاجه أو اللجوء إلى استيراد ما تحتاجه.

كما يمثل الأمن الغذائي تحديا خطيرا تواجهه الجزائر، بدليل واقع الواردات الغذائية، والتي تعرف أسعارها تقلبات مستمرة وفي منحى متصاعد بالأسواق العالمية، مقابل ضعف القدرة على التصدير قصد توفير العملة الصعبة اللازمة لسداد تكلفة فاتورة الأغذية المستوردة، والاكتفاء بالتصدير الأحادي الجانب للمحروقات، مقابل الحصول على الغذاء، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الغذاء بسبب النمو غير المتوازن للسكان والمتزايد باستمرار، والقدرة المحدودة وعدم التطوير والزيادة في نمو الزراعي، بسبب سوء تسيير واستغلال الموارد المتاحة المختلفة.

ولقد نوهت مختلف البحوث والدراسات حول السياسة الزراعية المنتهجة بهدف تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من مواجهة هذه الأخيرة لمراحل عصيبة لضمان أمنها الغذائي في الوقت الحالي ومستقبلا، في ظل تبعيتها المطلقة للخارج، فلازالت قائمة الواردات الغذائية في تزايد مستمر الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة فاتورتها، خاصة من المواد الأساسية، ولقد أضحى هذا الانشغال تهديدا صريحا للأمن الغذائي الجزائري خاصة في الوقت الذي سجلت فيه أسعار البترول تدهورا وانخفاضا ملحوظا مع زيادة المخاوف حول عدم قدرة الصمود والمواجهة للدينار الجزائري، خصوصا مع الانخفاض المقلق لاحتياطي سعر الصرف؛ مما يتبادر إلى أذهاننا طرح الإشكال التالي:

ما هي العوامل الفاعلة في تحقيق الأمن الغذائي المستدام ومتطلبات تحقيقه في الجزائر؟

بحيث ينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي كالآتي:

- ما هي العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي؟
- ما هي الاستراتيجيات اللازمة ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر؟

كما تكمن أهمية هذا البحث في مدى الزامية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر والذي أضحى مهددا، خاصة مع تقلبات الأسعار العالمية للغذاء وعدم استقرارها.

أما هدف هذا البحث فيتمثل في الوقوف على ظاهرة عجز الجزائر عن تحقيق احتياجاتها ومتطلباتها الغذائية والبحث عن التدابير والحلول اللازمة للتخفيف من حدتها.

وعلى هذا الأساس سنقوم بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور رئيسية كالآتي:

أولا: مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام؛

ثانيا: التنمية الزراعية المستدامة؛

ثالثا: السياسات والاستراتيجيات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

2. مفاهيم حول الأمن الغذائي المستدام.

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في المؤتمر الغذائي المنعقد سنة 1974، بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت بين سنتي 1972 و1974، حيث تعددت التعاريف واختلفت وجهات النظر، إلا أن الاختلاف ليس جوهريا وفيما يلي نتطرق لبعض التعاريف:

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

– تعريف خبراء المجموعة الأوروبية: هو عمل يهدف إلى اختفاء جميع أشكال الجوع وسوء التغذية، فهؤلاء الخبراء يرون أن تحقيق الأمن الغذائي يعتمد على العمل بحيث تتوفر لدى المجتمع الموارد الكافية لإنتاج الطعام أو الحصول عليه، وأن يكون استخدام تلك الموارد من خلال الوسائل التي تحقق أعلى النتائج. (الأرباح، 1996، صفحة 27).

– تعريف البنك الدولي سنة 1986: "الأمن الغذائي هو قدرة كل الناس في كل الأوقات على الحصول على الطعام الكافي والذي يضمن لهم الراحة، الصحة والنشاط".(Simon Maxwell, 1996) .

– تعريف مؤتمر قمة الغذاء المنعقد بروما سنة 1996: "الأمن الغذائي هو السلامة الغذائية والتوازن في المكونات الغذائية، ويتحقق عندما يكون لدى الجميع وفي كل الأوقات إمكانية الحصول المادي على حاجاتهم وتفضيلاتهم لممارسة حياة فاعلة وصحية". (المتحدة، 1996)

– تعريف منظمة الصحة العالمية: تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الغذائي بأنه جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج، تصنيع، تخزين، توزيع وإعداد الغذاء، اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوق به، صحيا وملائما للاستهلاك الآدمي وغير ضار بالبيئة، حيث لم يعد يكفي أن يتاح الغذاء بكمية كافية، وأن يشمل على محتوى غذائي واف لاحتياجات الجسم، بل يجب أن يكون أيضا أمنا للاستهلاك، وألا يعرض صحة المستهلك للخطر أو الضرر، وألا يهدد البيئة أو يزيد من مشاكل التلوث البيئي. (حركاتي، 2021، صفحة 386)

– تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية: هو تعريف للأمن الغذائي العربي بصفة خاصة وقد عرفوه على أنه توفير الغذاء بالكمية والنوعية اللازمتين للنشاط والصحة وبصورة مستمرة لكل أفراد الأمة العربية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا، وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته للمواطن العربي بالأسعار التي تتناسب مع دخله وإمكاناته المادية. (بكور، 2000، صفحة 208)

– يعرف الأمن الغذائي على أنه: " قدرة جهاز الإنتاج على تأمين حصة غذائية أساسية لجميع السكان مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية الذي وصل إليه المجتمع". (SLOUGUI, 1988, p. 141)

2.2 مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

الأمن الغذائي المستدام لبلد ما هو " أحد المكونات الإستراتيجية للتنمية الزراعية المستدامة، والواردة ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والذي ينطوي على العديد من السياسات، البرامج والمشروعات التي من شأنها زيادة إنتاجية السلع الغذائية الأساسية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة والقضاء على كافة صور التلف والتبذير لكل السلع الغذائية ابتداء من المنتج وانتهاء بالمستهلك، وترشيد استهلاك السلع الغذائية وتحسين شروط التبادل التجاري لتلك السلع ومستلزمات إنتاجها، سواء أكانت تصديرا أم استيرادا، مع المحافظة على التوازن البيئي، ومنع التلوث بمختلف صوره وأشكاله، وذلك في ظل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية بتقليص التبعية الخارجية، مستهدفا بذلك توفير السلع الغذائية بكميات كافية ونوعية معيارية لمجموع السكان في مختلف مناطق تواجدهم داخل البلد وبأسعار تتوافق ومستويات مداخيلهم بصورة مستمرة ومستدامة".) المتحدة, 1996(82 .p ,

3.2 علاقة الأمن الغذائي ببعض المفاهيم الأمنية الأخرى:

يرتبط الأمن الغذائي بمجموعة من المفاهيم الأمنية الأخرى والتي تجتمع في توفير الأمن للفرد منها:

1.3.2 بالأمن الاجتماعي: يرتبط الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بالأمن الاجتماعي فكل منهما سببا في إحداث الآخر،كما أن غياب إحداهما يؤدي إلى تغييب الآخر.

2.3.2 بالأمن السياسي: يعتبر الأمن الغذائي أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي، فالدول القوية تستخدم الغذاء كأداة للضغط على الدول النامية بهدف التأثير على قرارتها السياسية خاصة كون هذه الأخيرة تعتبر مستوردة صافية للغذاء، وخير مثال على ذلك في أثناء العدوان الثلاثي عام 1956 تم وقف الإمدادات

الغذائية عن مصر بصفة كلية إذ تم شل حركة الواردات والهدف من هذا هو وقف استيراد أسلحة الاتحاد السوفياتي التي كانت كثيرة الانتشار في جمهورية مصر العربية. (غراب، 2015، صفحة 57)

3.3.2 بالأمن الاقتصادي: في عالم اليوم تعاني الكثير من الدول من ارتفاع فاتورة استيراد الغذاء إذ توجه نسبة كبيرة من احتياطاتها من النقد الأجنبي إلى سداد مستحقاتها من الواردات الغذائية وهذا ما ينعكس بالسلب على موازين مدفوعاتها إذ تصبح تابعة للدول العظمى فيما يخص الغذاء. في المقابل فإن التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية سينتج عنها ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بأسواق هذه الدول كنتيجة حتمية لارتفاعها في الأسواق العالمية، وبالتالي تتدهور قيمة العملة المحلية وتفقد قيمتها الشرائية، بالإضافة إلى العجز المستمر في ميزان المدفوعات لتلك الدول وفقدانها لقيمتها الشرائية اضافة لذلك تعرضها إلى إعاقة مسيرة التطور والتنمية الناجمة عن اتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع. (الصادق عوض، 2009، صفحة 20).

4.3.2 بالأمن المائي: يعتبر الأمن المائي من أهم محددات الأمن الغذائي، ويعتبر الجفاف ونقص الماء المهدد الرئيسي لعنصر الأمن الغذائي، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة في تقويمها لمصادر المياه وتنبؤاتها بالنمو السكاني على المستوى العالمي إلى أن أكثر من 2.8 بليون نسمة في 48بلدا يعانون من نقص وبدرجات متفاوتة في هذا المورد الحيوي. يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية للدولة واستخدامها بشكل أفضل وعدم تلويثها، وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة، وتطويرها ورفع طاقات استغلالها. (العساف، 2005، صفحة 93)

5.3.2 بالأمن البيئي: أوضحت الدارسات أن هناك علاقة وطيدة بين انعدام الأمن الغذائي والتدهور البيئي، فالذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي يلجئون إلى أنشطة غير صديقة للبيئة مما يؤدي إلى تدهور هذه الأخيرة على جميع الأصعدة.

4.2 مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف هذا الاخير على أنه:"قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا". (المركز الوطني للمعلومات، 2005، صفحة 2)

1.4.2 مفهوم نقص التغذية:"يعني احتواء الغذاء على سعرات حرارية أقل من الحد الأدنى من متطلبات الطاقة الغذائية".

2.4.2 مفهوم سوء التغذية: "يعني حصول الفرد على مواد غذائية ذات قيمة غذائية منخفضة أي ضعيفة من حيث المكونات الغذائية".

5.2 مفهوم التبعية الغذائية: "تعني **التبعية** الغذائية عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية احتياجات أفراد المجتمع من المواد الأساسية الاستهلاكية، مما يجعل عملية الاستيراد حقيقة حتمية لا مفر منها".

6.2 الفجوة الغذائية: لمعرفة الفجوة الغذائية يجب التمييز بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، فالأمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تامين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو استيرادها من الخارج، ليس هو تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا.

ويمكن قياس الاكتفاء الذاتي كما يلي: **الاكتفاء الذاتي = (الإنتاج الوطني/الاستهلاك الكلي)*100**.

1.6.2 مفهوم الفجوة الغذائية: تعني الفجوة الغذائية الفرق بين ما نستطيع إنتاجه من السلع والمواد الغذائية، وبين ما يكفي الاحتياجات الأساسية لتوفير الغذاء لمجموع السكان، وقد تتصف الفجوة الغذائية بالتذبذب من سنة لأخرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية. (رزيقة، 2015، صفحة 58)

2.6.2 الفجوة الغذائية الفعلية = (نسبة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية).

3.6.2 نسبة الفجوة الغذائية = (1- نسبة الاكتفاء الذاتي).

7.2 الفرق بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي الغذائي:

يعرف الاكتفاء الذاتي الغذائي (حركاتي، 2021، صفحة 386) بقدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، وقد اختلط مفهوم الاكتفاء الذاتي مع مفهوم الأمن الغذائي، وهذا ما أدى إلى تبني سياسات أضرت بالأمن الغذائي بدلا من دعمه، فالاكتفاء نجد انه لا يعني المقاطعة التجارية مع البلدان المجاورة أو العالم الخارجي، كما أن الاكتفاء الغذائي في معناه العام هو أن تنتج الدولة جميع احتياجاتها من الغذاء دون اللجوء إلى الاستيراد من العالم الخارجي، فتحقيق الاكتفاء الذاتي من سلعة غذائية أو أكثر قد يحسن من وضع الأمن الغذائي شريطة أن يبنى على أسس اقتصادية مرنة، تضمن للبلد فائدة نسبية أو تنافسية مع الخارج، أما إذا طبع الاكتفاء الذاتي بفكرة مقاطعة الاستيراد بأي ثمن ووقف الواردات الغذائية حتى ولو كانت مجدية اقتصاديا للاقتصاد الوطني فان ذلك يبعدنا عن مفهوم الأمن الغذائي (صبحي، 1993، صفحة 174).

3. التنمية الزراعية المستدامة.

استقطبت مسألة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة اهتماما كبيرا على كافة المستويات العالمية والعربية والوطنية، سواء من ناحية الجوانب النظرية والأكاديمية أو الجوانب التطبيقية والإجراءات العملية، وسبب هذا الاهتمام ليس فقط كون الغذاء حق لكل مواطن وجوهر بقاء الإنسان، بل لفشل الجهود المبذولة في تجاوز المشكلة الغذائية التي تعاني منها معظم دول العالم.

1.3 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة:

الاستدامة: هي مصطلح بيئي يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة مع مرور الوقت، كما تنطوي فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة على مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، هذا ما أكده مؤتمر قمة الأرض الذي أنعقد في مدينة ريو ديجانيرو عاصمة البرازيل عام 1992، ويمكن أن تعرف الزراعة المستدامة كما يلي: (AOAD، 2007، صفحة 38)

التنمية الزراعية المستدامة: هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعة والتي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو الزيادة منها إن أمكن الأمر ذلك.

2.3 أهداف التنمية الزراعية المستدامة:

يمكن صياغة أهداف التنمية الزراعية المستدامة كما وصفها الإتحاد الدولي لمنظمات الزراعة المستدامة كما يلي:

- إنتاج غذاء آمن بكميات كافية وذو قيمة غذائية عالية وخال من البقايا الكيميائية؛
- زيادة خصوبة التربة والحفاظ على مستواها على المدى المتوسط والبعيد؛
- تطبيق دورة مغلقة للإنتاج واستخدام الأسمدة العضوية؛
- التقليل إلى أقصى حد من التلوث الذي قد يسببه النشاط الزراعي.

3.3 معوقات التنمية الزراعية المستدامة:

إن العوامل التي عملت على الحد من نجاعة التنمية الزراعية المستدامة عديدة نذكر منها ما يلي:

- الزيادة السكانية غير المنتظمة وما يترتب عنها؛
- غياب إستراتيجية واضحة المعالم تفرض ترشيد استخدام الأراضي ووقف الزحف العمراني في الأراضي الزراعية؛
- تلوث البيئة الزراعية الريفية بالمبيدات والحشائش الضارة؛

-تلوث البيئة البحرية والمياه الجوفية والبحار والأنهار بالملوثات الحيوية والكيميائية؛

-تردي إنتاجية العديد من السلالات النباتية والحيوانية تحت الظروف البيئية السائدة؛

- قلة الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي.

4. الإستراتيجية والسياسات الوطنية اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

1.4 إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة: إن مشكلة العجز الغذائي في الجزائر لا يمكن أن تحل بالاعتماد على الاستيراد الذي أصبح يهدد السيادة الوطنية، وإنما بالاعتماد على الذات، ولا يكون ذلك إلا بوضع وتنفيذ إستراتيجية محكمة. فأي إستراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية لزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد هذه الغاية ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي، وإيجاد حل جذري ودائم لها، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال العناصر التالية:

- زيادة الإنتاج الزراعي كما وكيفا حتى يستطيع الاستجابة لمقتضيات الاستهلاك؛

- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي والرفع من الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة والاهتمام المتزايد بالإبداع وبالابتكار في الميدان الزراعي، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للمنتوجات الزراعية بصفة خاصة وللزراعة الجزائرية على العموم بهدف تمكين الإنتاج الوطني من الإحلال محل الواردات الزراعية التي تستنزف العملة الصعبة وتنهك الميزان التجاري؛

- تعد التنمية الزراعية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، وتحقيق هذا يستدعي تحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي، وخلق مناخ محفز للاستثمار الزراعي، والتمكن من الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية والتحكم في العوامل المحددة للتبادل الزراعي وما ينجر عنه من تنمية للصادرات الزراعية.

عند تحليل إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة وما تتضمنه من سياسات وبرامج لتحقيق الأمن الغذائي المستدام تتضح الركائز الأساسية التي تبنى عليها هذه الإستراتيجية وهي كالآتي:

- شمولية وتكامل برامج الأمن الغذائي؛

- التركيز على دور القطاع الخاص في التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

- دعم الإنتاج الزراعي والغذائي من خلال دعم أسعار بعض المنتجات الزراعية الغذائية ومستلزمات إنتاجها؛

- توفير التمويل اللازم والكافي بشروط وظروف ميسرة؛

-تنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء مراكز للبحوث، وكذا مراكز للإعداد وللتدريب والإرشاد الزراعي؛

– إقامة مشروعات البنى التحتية والمرافق العامة من أسواق، طرق ومواصلات، غرف تبريد وتخزين وآبار وسدود والعمل على الرفع من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة والمسقية؛

– العمل على تحقيق التكامل الأفقي والراسي للقطاع الزراعي؛

– إعفاء مستلزمات الإنتاج الزراعي من الرسوم الجمركية، والحماية الجمركية لبعض المنتجات الوطنية التي تحقق مستويات معينة من الاكتفاء الذاتي؛

– حماية المستهلك من خلال دعم أسعار المواد الغذائية المستوردة.

2.4 السياسات الوطنية المنتهجة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:

1.2.4 سياسة تنمية الإنتاج الغذائي: (د.ناصر، 2010، صفحة 49)

وحسب هذه. السياسة فان الدولة تهتم بالقطاع الزراعي من خلال الزيادة في المساحات المخصصة لهذا النوع من الأغراض وتنمية الإنتاج الحيواني والصيد البحري من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتلجأ الدولة لهذا النوع من السياسات في حالة وجود احتكارات أو عدم استقرار العلاقات الاقتصادية الدولية، كما يتطلب هذا النوع من السياسات توفر امتيازات نسبية في الإنتاج الغذائي.

2.2.4 سياسة الأسعار: (د.ناصر، 2010، صفحة 50)

وتعمل الدولة من خلال هذه السياسة على توفير السلع الغذائية على مدار السنة لذوي المداخيل الضعيفة بالتأثير على أسعار السلع أو دعمها بصفة مباشرة وهذا من خلال وضع أسعار مسقفة، كما تعمل الدولة على استقرار أسعار الغذاء من خلال تكوين مخزون استراتجي من الغذاء حيث تتطلب هذه الطريقة من الدولة تحديد الحجم الأمثل للمخزون الغذائي.

3.2.4 سياسة الترشيد الغذائي: (د.ناصر، 2010، صفحة 51)

وتتمثل هذه السياسة في ضبط الاستهلاك وفقا للإمكانيات المتاحة والاحتياجات الغذائية وفقا للمعايير الدولية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي. ومن بين أهم الاعتبارات التي تعمل على تحقيقها ما يلي:

– تعديل أنماط الاستهلاك من خلال الزيادة في تكلفة إشباع العادات الاستهلاكية غير الرشيدة؛

– ترشيد دعم السلع الغذائية من خلال دعم السلع الضرورية فقط وتوجيه الدعم للطبقة الفقيرة فقط؛

– ترشيد استيراد المواد الغذائية بحيث يتم استيراد المواد الضرورية فقط وغير المتاحة في السوق المحلي بكميات مدروسة وأسعار ونوعيات مناسبة؛

– التكثيف من برامج التوعية بهدف ترشيد الاستهلاك والتأثير في الأنماط السلوكية لأفراد المجتمع؛

– فرض ضرائب مرتفعة على السلع الكمالية.

5. الكشوف الشهرية لمختلف أسعار المواد الغذائية.

1.5 الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية لعام 2016: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد الغذائية ، 2017، صفحة 1)

تتميز سوق التجزئة للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم خلال عام 2016، مقارنة مع الأسعار المسجلة خلال عام 2015 بميل إلى الارتفاع في معدل الأسعار. وكانت الارتفاعات الملحوظة خصت العدس (18%+)، الحمص (46%+)، الثوم المحلي (37%+)، الثوم المستورد (34%+)، التفاح المستورد (44%+)، التفاح المحلي (40%+)، الموز(27%+)، البرتقال (41%+) والبيض (12%+) كما سجلت انخفاضات في أسعار الفاصوليا الجافة (12%–)، البطا طا (27%–)، الطماطم الطازجة والبصل بنسبة (17%–) والجزر(12%–).

2.5 الكشف الشهر ي لأسعار المواد الغذائية لعام 2017: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد الغذائية، 2017، صفحة 1).

كان ميل الأسعار لمعظم هذه المواد خلال شهر جانفي2017 في سوق التجزئة للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم إلى الارتفاع مقارنة مع شهر ديسمبر من عام 2016. غير انه سجل انخفاض لمعدل أسعار الطماطم المصبرة، الكوسة، الجزر، البرتقال، اللحوم البيضاء والبيض. فبالمقارنة مع شهر جانفي 2016، تم تسجيل ارتفاع طفيف لمتوسط أسعار بعض المواد وارتفاعات محسوسة وخاصة بالنسبة للحمص (63%+)، البطاطا (23% +)، الطماطم الطازجة (100%+)، الكوسة (25%+)، الثوم المحلي والمستورد (10%+) و(34%+) على التوالي، التمور (19%+)، التفاح المستورد والمحلي (66%+)، الموز(130%+) ، البيض (27+%) كما تم ملاحظة استقرار في متوسط الأسعار بالنسبة لمادة غبرة الحليب ولحم البقر المحلي،كما عرف متوسط أسعار الشاي، البصل الجاف، الفلفل الأحمر، الفلفل الأخضر، الفاصوليا الخضراء، الشمندر، البرتقال، لحم الغنم المحلي ولحم الدجاج المنزوع الأحشاء انخفاضات تتراوح مابين(1%–) و(61%–).

3.5 الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية لشهر فيفري لعام 2020: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد والسلع، 2020، صفحة 1)

كان ميول الأسعار الملاحظة من طرف المصالح الخارجية لوزارة التجارة خلال شهر فيفري 2020 في سوق التجزئة لأغلبية المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم)، إلى الارتفاع لمعظم المواد مقارنة مع شهر جانفي. غير إنه سجل استقرار نسبي لمعدل أسعار القهوة، الفاصولياء الجافة ولحم البقر المجمد.

بالمقارنة مع نفس الشهر لعام 2019، تم تسجيل ارتفاع طفيف لمتوسط أسعار لبعض المواد وارتفاعات محسوسة بعض المواد الأخرى خاصة بالنسبة للدقيق الممتاز (+4%)، الدقيق العادي (+2%)، الفرينة المعبأة (+4%)، غبرة الحليب الأطفال (+8%)، الشاي (+9%)، الخميرة الجافة (+6%)، الأرز (+3%)، البصل الجاف (+7%)، الفاصوليا الخضراء (+7%)، الثوم المحلي (+77%) والتمور (+10%). كما عرف متوسط أسعار السكر الأبيض، القهوة، الزيوت الغذائية، العجائن الغذائية، الطماطم المصبرة، العدس، الحمص، البطاطا، الطماطم الطازجة، الخص، الكوسة، الجزر، الفلفل الأخضر، الفلفل الأحمر، الشمندر، التفاح المحلي، الموز، لحم الغنم المحلي، لحم البقر المحلي، لحم البقر المجمد والدجاج انخفاضات تتراوح ما بين (-1%) و(-28%).

4.5. الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية لشهر مارس لعام 2020: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد والسلع، 2020، صفحة 1)

كان ميول الأسعار الملاحظة من طرف المصالح الخارجية لوزارة التجارة خلال شهر مارس 2020 في سوق التجزئة لأغلبية المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم)، إلى الارتفاع لمعظم المواد مقارنة مع شهر فيفري، غير إنه سجل استقرار نسبي لمعدل أسعار القهوة، العجائن الغذائية ولحم الغنم المحلي بالمقارنة مع نفس الشهر لسنة 2019، تم تسجيل إرتفاع طفيف لمتوسط أسعار لبعض المواد وارتفاعات محسوسة بعض المواد الأخرى خاصة بالنسبة للدقيق الممتاز (+3%)، الدقيق العادي (+1%)، الفرينة المعبأة (+4%)، غبرة حليب الأطفال (+6%)، الشاي (+6%)، الخميرة الجافة (+6%)، الأرز (+1%)، البصل الجاف (+23%)، الجزر (+3%)، الثوم المحلي (+138%)، التمور (+9%) والبيض (+11%)، كما عرف متوسط أسعار السكر الأبيض، القهوة، غبرة الحليب للكبار، العجائن الغذائية، الطماطم المصبرة، الفاصوليا المحلي، الموز، لحم الغنم المحلي، لحم البقر المحلي، لحم البقر المجمد والدجاج انخفاضات تتراوح ما بين (-1%) و(-23%).

5.5 الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية لشهر أفريل لعام 2020: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد والسلع، 2020، صفحة 1)

كان ميول الأسعار الملاحظة من طرف المصالح الخارجية لوزارة التجارة خلال شهر أفريل 2020 في سوق التجزئة لأغلبية المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم)، إلى الارتفاع لمعظم المواد مقارنة مع شهر مارس. غير إنه سجل استقرار نسبي لمعدل أسعار القهوة، العجائن الغذائية ولحم الغنم المحلي.

بالمقارنة مع نفس الشهر لسنة 2019، تم تسجيل ارتفاع طفيف لمتوسط أسعار لبعض المواد وارتفاعات محسوسة بعض المواد الأخرى خاصة بالنسبة للدقيق الممتاز (+2%)، الدقيق العادي (+1%)، الفرينة المعبأة (+7%)، غبرة الحليب للأطفال (+3%)، الشاي (+6%)، الخميرة الجافة (+8%)، الأرز (+2%)، البصل الجاف (+43%)، الجزر (+5%)، الثوم المحلي (+175%)، التمور (+4%) والبيض (+18%). كما عرف متوسط أسعار السكر الأبيض، القهوة، غبرة الحليب للكبار، العجائن الغذائية، الطماطم المصبرة، الفاصوليا الجافة، العدس، الحمص، البطاطا، الطماطم الطازجة، الخص، الكوسة، الفلفل الأخضر، الفلفل الأحمر، الفاصوليا الخضراء، الشمندر، التفاح المحلي، الموز، لحم الغنم المحلي، لحم البقر المحلي، لحم البقر المجمد والدجاج انخفاضات تتراوح ما بين (-1%) و(-20%).

6.5 الكشف الشهري لأسعار المواد الغذائية لشهر ماي لعام 2020: (الصادرات و.، الكشف الشهري لاسعار المواد والسلع، 2020، صفحة 1)

كان ميول الأسعار الملاحظة من طرف المصالح الخارجية لوزارة التجارة خلال شهر ماي 2020 في سوق التجزئة لأغلبية المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (المواد الغذائية العامة، الخضر، الفواكه الطازجة واللحوم)، إلى الارتفاع لمعظم المواد مقارنة مع شهر افريل. غير إنه سجل استقرار نسبي لمعدل أسعار السكر الأبيض، مسحوق الحليب للكبار، القهوة ولحم الغنم المحلي.

بالمقارنة مع نفس الشهر لعام 2019، تم تسجيل ارتفاع طفيف لمتوسط أسعار لبعض المواد وارتفاعات محسوسة بعض المواد الأخرى خاصة بالنسبة للدقيق الممتاز (+1%)، الدقيق العادي (+1%)، الفرينة المعبأة (+5%)، غبرة الحليب للأطفال (+2%)، الشاي (+11%)، الخميرة الجافة (+5%)، الزيوت الغذائية (+1%)، الأرز (+5%)، الطماطم المصبرة (+1%)، العدس (+2%)، البصل الجاف (+29%)، الخص (+6%)، الكوسة (+32%)، الجزر (+3%)، الفلفل الأحمر(+1%)، الثوم المحلي

(+200%)، لحم البقر المجمد (+8%)، الدجاج (+13%) والبيض (+10%). كما عرف متوسط أسعار السكر الأبيض، القهوة، العجائن الغذائية، الفاصوليا الجافة، الحمص، البطاطا، الطماطم الطازجة، الفلفل الأخضر، الفاصوليا الخضراء، الشمندر، التمور، التفاح المحلي، الموز، لحم الغنم المحلي ولحم البقر المحلي انخفاضات تتراوح ما بين (-1%) و(-30%).

والجدول الموالي يبين أوضاع التغذية في الجزائر:

جدول رقم (1): أوضاع التغذية في الجزائر لسنة 2017

أوضاع التغذية	النسبة (%)
انتشار قصور التغذية من إجمالي السكان	4.6
انتشار انعدام الأمن الغذائي من إجمالي السكان	-
الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة	4.1
التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة	11.7
البدانة لدى الأطفال دون سن الخامسة	12.4
البدانة لدى البالغين	21.6
فقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب	35.7
الرضاعة الطبيعية الخالصة للرضع اقل من 6 أشهر	25.7

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مقتطف بتصرف من الطالب (خاص بالجزائر) من جدول أوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2017، ص77.

7.5 واردات الجزائر الغذائية:

جدول رقم (2): تطور الواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005 –2017 (مليار دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	3.05	3.80	4.95	7.81	5.86	6.05	9.85
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القيمة	9.02	9.58	11.00	9.31	7.53	7.75	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المديرية العامة للجمارك وإحصائيات وزارة التجارة.

عام 2016 و2017 قمنا بمقارنة 11شهرا الأولى فقط (حتى 30 نوفمبر).

ارتفعت فاتورة واردات المواد الغذائية إلى 7.75 مليار دولار خلال 11 شهرا الأولى من 2017 (مقابل 7.53 مليار دولار في نفس الفترة من 2016)، ما يمثل زيادة قدرها 3%.

وقد عرفت واردات الحبوب واللحوم من مجموع المواد الغذائية الأساسية تراجعا لكن بشكل طفيف وبلغت فاتورة استيراد الحبوب (القمح الصلب، اللين، السميد والطحين) 2.54 مليار دولار (مقابل 2.63 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2016)، بتراجع 87 مليون دولار أي بنسبة (3.31-%).

وتم استيراد اللحوم بمبلغ 181.52 مليون دولار مقابل 219.23 مليون دولار، أي بتراجع قدره 38 مليون دولار أي بنسبة (17.2%-).

وفي المقابل، ارتفعت فاتورة استيراد الحليب ومشتقات الألبان لتصل 1.31 مليار دولار بين يناير ونوفمبر 2017، مقابل 897.92 مليون دولار في نفس الفترة من عام 2016، بارتفاع قدره 412 مليون دولار ما يمثل نسبة ارتفاع تقارب 46%.

كما عرف استيراد السكر والسكريات نفس المنحنى المتصاعد لتبلغ فاتورة استيرادها 957.48 مليون دولار مقابل 830.04 مليون دولار، بارتفاع يتجاوز 127 مليون دولار أي بنسبة (15.3+%).

أما فيما يخص فاتورة استيراد البن والشاي، فبلغت 349.03 مليون دولار مقابل 371.74 مليون دولار، بارتفاع يتجاوز 22 مليون دولار أي (6+ %).

أما الخضر الجافة والمواد أخرى، فتم استيرادها بمبلغ 376.27 مليون دولار مقابل 283.47 مليون دولار، أي بارتفاع يقارب 93 مليون دولار (32.7+%).

أما بخصوص الزيوت الموجهة للصناعات الغذائية (المصنفة في مجموعة المواد الموجهة في عمل الصناعة)، فارتفعت وارداتها إلى 779.28 مليون دولار مقابل 638.75 مليون دولار، بزيادة تتجاوز 140 مليون دولار اي بنسبة (22+%). من جانب آخر، تراجعت فاتورة واردات الأدوية إلى 1.71 مليار دولار مقابل 1.84 مليار دولار، بانخفاض أزيد من 133 مليون دولار أي بنسبة (7.25-%).

تجارة خارجية: ارتفاع طفيف في واردات المنتجات الغذائية ما بين جانفي وأكتوبر 2018: (الصادرات و.، 2018، صفحة 1)

كما سجلت الفاتورة الإجمالية لواردات المواد الغذائية ارتفاعا طفيفا خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2018 مدفوعة بارتفاع واردات فئة الحبوب، السميد، الدقيق الأبيض، وكذا مجموعة مستخلصات الزيوت ومستخرجات الصويا، حسب تقرير مصالح الجمارك الجزائرية لنفس الفترة.

وبلغت الفاتورة الإجمالية لواردات المواد الغذائية، والتي تمثل حوالي 19% من تركيبة الواردات الجزائرية، 7.25 مليار دولار خلال المدة الممتدة من يناير إلى أكتوبر مقابل 7.12 مليار دولار في نفس الفترة من

2017 بارتفاع قدر بـ 130 مليون دولار (1.83%)، حسب بيانات المركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات للجمارك. ونجم عن ارتفاع واردات مجموعة المواد الغذائية عن ارتفاع واردات الحبوب والسميد والدقيق الأبيض التي مثلت أزيد من 36% من تركيبة مجوعة المواد الغذائية خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة الجارية، والتي ارتفعت إلى 2.61 مليار دولار مقابل 2.27 مليار دولار مرتفعة بـ 340 مليون دولار (+15%) خلال مرحلتي المقارنة.

حبوب: انخفاض للواردات بأكثر من 12% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019: (الصادرات و.، حبوب: انخفاض للواردات بأكثر من 12% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019، 2019)

فاقت الواردات الجزائرية من الحبوب 2.11 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019 مقابل أزيد من 2.40 مليار دولار خلال نفس الفترة من عام 2018 مسجلة انخفاضا بأكثر من 12 %، حسب تقرير المديرية العامة للجماك لنفس الفترة.

وأوضحت إحصائيات مديرية الدراسات والاستشراف بالجمارك أن الواردات من الحبوب التي مثلت 34.15 % من الفاتورة الإجمالية للواردات خلال الفترة الممتدة بين جانفي وسبتمبر 2019 قد سجلت انخفاضا بـ 290.34 مليون دولار أي بنسبة 12.06% .

كما أن هذا المؤشر التنازلي للواردات من الحبوب مرشح للاستمرار في المستقبل بتشجيع من إنتاج وطني كبير حقق خلال فترة 2018-2019 سيما من مادتي القمح الصلب والشعير.

كما أن ذلك راجع إلى نتائج الإجراءات التي اتخذتها الحكومة آنذاك من أجل ترشيد الواردات، سيما من مادة القمح اللين.

وأشار المصدر ذاته إلى أن تلك الإجراءات قد سمحت بتحديد الاحتياجات الحقيقية للسوق الوطنية من القمح اللين المحددة بـ 4 مليون طن عوض 6.2 مليون طن والتي كانت تستورد سنويا.

8.5 صادرات الجزائر الغذائية:

جدول رقم (3): تطور الصادرات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2005-2017 (مليون دولار)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	67	73	88	119	113	315	355
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
القيمة	315	402	323	193	246	301	

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات المديرية العامة للجمارك وإحصائيات وزارة التجارة.

عام 2016 و2017 قمنا بمقارنة 11 شهرا الأولى فقط (حتى 30 نوفمبر).

ارتفعت قيمة الصادرات الغذائية بشكل ملفت لتصل إلى 301 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من 2017 مقابل 246 مليون دولار في نفس الفترة من سنة 2016 (18.27+%) بارتفاع قدره 55 مليون دولار. كما ان الفترة الممتدة مابين 2010 و2014 سجلت أحسن القيم والنسب من حيث التطور، الزيادة والارتقاء في نسبة الصادرات الغذائية، وهذا راجع إلى تحقيق عدة استثمارات جديدة في الميدان واكتساب انطلاقة نوعية في الإنتاج والتصدير، لكن لم تستمر هذه النهضة والقفزة النوعية لفترة طويلة بسبب عودة تخلي المستثمرين عن مشاريعهم الذي يعود لأسباب متعددة ومختلفة أهمها البيروقراطية وعدم تسوية العقار الفلاحي والصناعي على حد سواء.

نسبة تغطية الصادرات للواردات:

أما بالنسبة لمعدل تغطية الصادرات للواردات فقد ارتفع إلى 75% في 2017 مقابل 63% في نفس الفترة من عام 2016. ولا تزال المحروقات تمثل الجزء الأكبر من المبيعات الجزائرية في الخارج (94.8%) من إجمالي حجم الصادرات.

وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 1.49 مليار دولار بزيادة قدرها 3.4 % بالمقارنة بنفس الفترة من عام 2016. وتتمثل الصادرات خارج المحروقات في المنتجات نصف مصنعة ب 1.05 مليار دولار (مقابل 1.07 مليار دولار سنة 2016) والسلع الغذائية ب 301 مليون دولار(مقابل 246 مليون دولار سنة 2016) والمعدات والتجهيزات الصناعية بـ 64 مليون دولار أمريكي (مقابل 38 مليون دولار سنة 2016) و المواد الخام بـ 59 مليون دولار (مقابل 71 مليون دولار سنة 2016) السلع

الاستهلاكية غير الغذائية ب 16 مليون دولار (مقابل 17 مليون دولار سنة 2016) والمعدات والتجهيزات الموجهة للقطاع الفلاحي بـ 0.15 مليون دولار مقابل (0.05 مليون دولار سنة 2016).

كما تم تحديد آليات جديدة لتأطير عمليات استيراد البضائع منها المنتجات الغذائية، والتي وضعت حيز التنفيذ ابتدءا من 1جانفي 2018، بهدف تقليص العجز التجاري.بالإضافة إلى ذلك، وفيما يخص الإجراءات ذات طابع التسعيرة الجمركية المنصوص عليها في أحكام قانون المالية لعام 2018 والساري المفعول ابتداء من 2018/01/01، فقد تم توسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة الداخلية للاستهلاك بنسبة 30% بالنسبة لسمك السلمون الفواكه المجفّفة دون قشور والفواكه المجففة الأخرى التوابل السكريات والفطائر، والمواد المحضّرة على أساس المستخلصات والبنزين (سوائل وغيرها)، على 10 فئات من المنتوجات النهائية.كما تم أيضا رفع الرسوم الجمركية بالنسبة لبذور عباد الشمس، محضرات الفول السوداني، المربّى، المكمّلات الغذائية، الصودا والمياه المعدنية، والمشروبات.

ومن جهة أخرى تقرر التعليق المؤقت للاستيراد بالنسبة لمنتجات الجبن كامل الصنع كالياغورت ومواد الحليب، الفواكه الجافة، الفواكه الطازجة (ما عدا الموز)، الخضر الطازجة (ما عدا الثوم)، اللحوم (ما عدا لحم البقر)، مشتقّات الذرة، محضرات اللحوم، محضرات الأسماك، شراب الجلوكوز، العلك والحلوى والشوكولاطة، مواد الحلويات، العجائن الغذائية، مشتقات الحبوب، الخضر المعلّبة، الطماطم المحضّرة أو المصبّرة، المربى وغيرها، الفواكه المصبّرة أو المحضّرة، العصير، المعدّات الغذائية، معدّات الشربة والحساء، المياه المعدنية، الأصباغ، المعطرات، ورق التنظيف والورق الصحي. وأصبح الحصول على رخص الاستيراد التي تحكم الحصص التعريفية المحددة في إطار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمتعلقة أساسا ببعض المنتجات الفلاحية يخضع للمزاد العلني بالرجوع إلى دفتر الشروط النموذجي المصادق عليه بموجب قرار وزاري مشترك (وزارتي التجارة والمالية)، والمحدد لشروط وكيفيات الحصول عليها.

9.5 الشركاء التجاريون للجزائر: فيما يلي قائمة الزبائن الرئيسيين للجزائر وقيمة الصادرات الجزائرية نحو كل بلد وتطورها خلال سنة 2020.

جدول رقم (4): أهم البلدان الزبائن في الجزائر خلال سنة 2020.

البلد	القيمة (مليون دولار)	%القيمة	القيمة مجمعة %	نسبة التغيير%
إيطاليا	3444.18	14.47	14.47	-25.48
فرنسا	3257.06	13.69	28.16	-35.55
اسبانيا	2341.37	9.84	38.00	-41.40
تركيا	2121.44	8.91	46.91	-5.59
الصين	1164.82	4.89	51.81	-28.97
تونس	1032.74	4.34	56.15	-23.55
هولندا	1025.93	4.31	60.46	-31.80
اليونان	821.34	3.45	63.91	+173.55
ماليزيا	778.66	3.27	67.18	+1043.59
البرازيل	726.98	3.05	70.24	-41.49
بلجيكا	680.46	2.86	73.10	-20.60
الهند	656.42	2.76	75.86	-56.82
بريطانيا العظمى	636.78	2.68	78.53	-72.31
مالطا	627.03	2.63	81.17	+9.96
كوريا الجنوبية	573.35	2.41	83.58	-58.28
المجموع الفرعي	**19888.57**	**83.58**		
باقي العالم(128بلد)	**3908.03**	**16.42**	**100**	
المجموع الكلي	**23796.60**		**100**	

المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك الجزائرية 2020.

وفيما يتعلق بالشركاء التجاريين يلاحظ أن خلال العام 2020، كان عدد الزبائن الخمسة الأوائل للجزائر يمثل ما قدره حصة 51.81٪ من مجموع الصادرات الجزائرية، كما هو موضح في الجدول أعلاه.

وفي هذا السياق نذكر أن ايطاليا هي الزبون الرئيسي للجزائر بحصة 14.47٪ مايقابل (3444.18 مليون دولار امريكي) تليها فرنسا ب: 13.69٪ (3257.06 مليون دولار)، ثم إسبانيا 9.84٪ (2341.37 مليون دولار) فتركيا ب: 8.91٪ (2121.44 مليون دولار) والصين بنسبة 4.89٪ (1164.82 مليون دولار). وفيما يلي قائمة الدول الرئيسية الممونة للجزائر وقيمة الواردات لعام 2020

جدول رقم (5): أهم الدول الممونة للجزائر خلال عام 2020

البلد	القيمة (مليون دولار)	%القيمة	القيمة مجمعة %	نسبة التغيير%
الصين	5782.35	16.81	16.81	-24.46
فرنسا	3646.30	10.60	27.42	-14.77
إيطاليا	2424.79	7.05	34.47	-28.89
ألمانيا	2228.59	6.48	40.95	-21.34
اسبانيا	2139.20	6.22	47.17	-26.98
تركيا	1478.43	4.30	51.47	-30.95
الو.م.أ	1400.98	4.07	55.54	-1.25
أرجنتين	1384.04	4.02	59.56	-23.64
برازيل	1336.36	3.89	63.45	+17.62
روسيا	857.99	2.49	65.94	+45.98
الهند	731.88	2.13	68.07	-24.45
بولونيا	579.86	1.69	69.76	-1.84
مصر	559.55	1.63	71.38	-4.23
السعودية	552.57	1.61	72.99	-11.65
كندا	494.52	1.44	74.43	-13.01
المجموع الفرعي	25597.40	74.43	100	
باقي العالم(128بلد)	8794.24	25.57		
المجموع الكلي	34391.64		100	

المصدر: مديرية الدراسات والاستشراف التابعة للمديرية العامة للجمارك الجزائرية 2020.

أما بالنسبة للموردين الرئيسيين للجزائر فإن الصين ما زالت في الصدارة بـ 5782.35 مليون دولار أمريكي (16.81% من إجمالي الواردات الجزائرية) تليها فرنسا بـ 3646 مليون دولار (10.60%) ثم إيطاليا بـ 2424.79 مليون دولار أمريكي (7.06%)، ألمانيا 2228.59مليون دولار أمريكي (6.48%) ثم اسبانيا 2139.20 مليون دولار أمريكي (6.22%). وفيما يتعلق بتفصيل الواردات، فإن أكبر خمسة موردين للجزائر تمثل ما نسبته 47.17% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال العام 2020.

6. الخاتمة:

من خلال ما استعرضناه في هذه الدراسة لقضية الأمن الغذائي في الجزائر، يتجلى لنا أن الموضوع هو بمنزلة انشغال وطني استراتيجي مُلح يتطلب تضافر جميع الجهود الممكنة لتأمين وضمان فرص البقاء

والوجود للأجيال القادمة .فالجزائر خصصت استثمارات كبيرة وجندت موارد مالية ضخمة وسطرت برامج ومشاريع عملاقة لتعبئة وحشد الموارد المائية الطبيعية وغير الطبيعية، بغرض تلبية الحاجات الغذائية الراهنة ومواجهة المتطلبات المستقبلية. ولا تقتصر مشكلة الجزائر بالنسبة إلى الموارد V الغذائية في نقصها فقط بل تتعداها إلى ضعف في حوكمة تسييرها من قبل السلطات وحتى الأفراد، والتي من شأنها أن تحد من التبذير والإسراف وتبني الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

فمشكلة الأمن الغذائي الجزائري، وبالرغم من الجهود المبذولة، أصبحت تأخذ أبعادا خطيرة يوما بعد الآخر، وذلك للاعتماد الشبه الكلي على الاستيراد من الأسواق الخارجية، للسلع الغذائية بمختلف أنواعها، خاصة المواد الأساسية، مما يضع الجزائر أمام تحد كبير، وهو تحقيق الأمن الغذائي مع تحسين النمط الاستهلاكي، في ظل الظروف الصعبة وطبيعة المناخ وقلّة الموارد المائية، على اعتبار أن الموارد المائية تتأثّر بالتغيرات والتقلبات في المناخ، وعلى الرغم من الإمكانات الهامّة التي تملكها الجزائر في ظل اتّساع المساحة الزراعية الإجمالية حيث نجد عوامل كثيرة تؤثر في الإنتاج الزراعي وبالتالي توفير الغذاء، أهمها:

-ضعف التحكم في تسرُّب مياه الأمطار نحو الأودية والبحر عوض التوجيه الأحسن نحو السدود والحواجز المائية التي تدعم الزراعة.

- إحصاء مساحات أراضٍ زراعية كبيرة غير مستغلة، أكثرها تعاني نقص الموارد المائية واستخدام السقي التقليدي والاستهلاك الغير عقلاني للمياه.

- إحصاء مساحات كبيرة من الأراضي الغابية التي عانت الحرائق ونقص إعادة التشجير.

- الظروف المناخية غير الملائمة في الجزائر ساهمت في ضعف الإنتاج الزراعي نظراً إلى حالات الجفاف وضعف مستوى هطول الأمطار خلال الموسم الزراعي المتسببة في الانطلاق المتأخر للمواسم الزراعية، بالرغم من وجود فرص لتطوير الإمكانات المختلفة لمواجهة هذه الظروف.

- سوء استغلال الموارد المائية، بسبب ضعف مستوى كفاءة التسيير لدى إدارة الموارد المائية، والإسراف وحالات التلوث نتيجة غياب وضعف الوعي بأهمية المياه، إضافة إلى ضعف مستوى التجهيزات والبنية الأساسية في مجال استخدام المياه بصفة عامة، واستخدامها للري بصفة خاصّة التي في أغلبها موروثة عن المستعمر أين تباطأت السلطات في تجديدها.

الاقتراحات: وتتمثل فيما يلي:

– ضرورة الوقوف إلى جانب الفلاحين من ناحية الجانب التقني والتكويني وكذا الجانب التوعوي، وذلك للاستخدام الصحيح للمعدات والأدوات من جهة، والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة أخرى، ما يضمن تحقق الإنتاج المسطر لتوفير الغذاء؛

– التعاون والتنسيق بين مصالح قطاعي الري والفلاحة لوضع نمط تسييري لاستغلال عقلاني للمياه ومختلف الموارد الأخرى؛

– ضرورة مواصلة الإصلاحات على مستوى القطاع الفلاحي، وفتح المجال أمام المستثمر المحلي والأجنبي؛

– مواصلة الجهود لاستغلال المياه الجوفية، إضافة إلى المياه غير التقليدية المتمثلة بمياه محطات التحلية ومحطات المعالجة التي تساهم في الحد من التلوث البيئي، وذلك من أجل تخصيص أكبر حجم من المياه، مع ضرورة زيادة نسبة المياه الموجّهة للنشاط الفلاحي؛

–الاهتمام أكثر بالتكنولوجيات الحديثة والبحث والتطوير، وهو ما يتطلبه القطاع الفلاحي في جانب الزراعة أو تربية الحيوانات الذي يتأثر كثيرا بالتغيرات المناخية، من خلال الربط بين التكوين النظري والممارسات الميدانية لمختلف النشاطات، واستغلالها بطرق علمية اقتصادية وحديثة؛

–الاهتمام بإنجاز السدود وحواجز المياه للتقليل من تدفق مياه المطار في البحر وتوجيه مياه الأنهار والوديان والاعتناء بالتشجير وتكثيف الغابات في مناطق السهوب من أجل الحد من ظاهرة التصحر وزحف الرمال الصحراوية نحو الشمال؛

–توجيه القروض الممنوحة للمستثمرين المستفيدين من الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب نحو نشاطات استصلاح الأراضي والتنقيب على المياه وصناعة معدات وأدوات الفلاحة وتجهيزات الري والسقي الحديثة التي تساهم في الحد من هدر الموارد الطبيعية وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛

– إيجاد حل نهائي وجذري لمشكل العقار الفلاحي؛

– الاستفادة من تجربة الدول الرائدة في المجال الفلاحي من ناحية طرق الري والسقي الحديثة وتحسين المنتوج وبعث التعاون في هذا المجال؛

– من جانب الطلب محاولة التأثير على النمط الاستهلاكي للمواطن؛

– من جانب العرض يجب العمل على تحقيق تنمية زراعية مستدامة وذلك من خلال:

–دفع عملية الاستثمار في المجال الزراعي؛

-استغلال الأراضي الزراعية أحسن استغلال، والقيام باستصلاح مساحات جديدة خصوصا في الهضاب العليا وفي المناطق الصحراوية؛

- إعادة الاعتبار للمؤسسات التعليمية الفلاحية؛

- وضع سياسة فلاحية على المدى البعيد؛

- تحسين علاقة القطاع الفلاحي بمحيطه التقني، الاقتصادي والإداري؛

- تطوير البحث العلمي وتعميم الخبرات في مجال الإرشاد لاختيار واستخدام البذور المحسنة وكذا استخدام الأسمدة لتحسين مردود الأراضي.

وإذا كانت الدولة قد صرفت أموال ضخمة وطائلة على هذا القطاع، إلا انه اتضح أن نسبة كبيرة من هذه المخصصات المالية قد ذهبت ومازالت تذهب لغير مستحقيها، فالأمر يستدعي عملية تطهير واسعة من الطفيليين والانتهازيين وكذا المضاربين اللذين أساءوا له، مع إعداد إستراتيجية واضحة المعالم للنهوض بهذا القطاع الحساس وإعطائه دوره الريادي الذي يستحقه.

قائمة المراجع

- **المؤلفات بالغة العربية :**

and Frankenbergern Simon Maxwell .(1996 ,05 05) .Food security: a post-modern perspective .*Food Policy*.170-155 ، الصفحات

Mouloud SLOUGUI .(1988) .Politique Algérienne en matière de sécurité alimentaire .*Les cahiers du CREAD*.159-141 ، الصفحات

آخرون يحي بكور. (28 04, 2009). أزمة الأمن الغذائي في سوريا في مواجهة الجفاف. *بعض تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية الراهنة*.

القاسم صبحي. (1993). *الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله*. عمان، الاردن: مؤسسة عبد الحميد شومان.

المنظمة العربية لتطوير الزراعة AOAD. (22 02, 2007). *التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لسنة 2007*. تاريخ الاسترداد 16 12, 2020، من http://www.aoad.org/eng/devreport2007.pdf: http://www.aoad.org/eng/devreport2007.pdf

إمام محمود الجسمي. (القاهرة سبتمبر, 2001). محددات الأمن الغذائي العربي. *المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين*.

بشير الصادق عوض. (2009). *تحديات الأمن الغذائي العربي*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

بيان عبد ربه العساف. (2005). *انعكاسات الأمن المائي العربي على الأمن القومي العربي*. الجزائر: رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد. (2000). تقرير الأمم المتحدة. جنيف.

حسين حسين علي عبد. (2009). البعد السياسي للتدهور البيئي في الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية. *اداب الكوفة*.

د. رزيقة غراب. (2015). اشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وافاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف1*، الصفحات 54-64.

صالح الأمين الأرباح. (1996). *الأمن الغذائي-أبعاده ومحدداته وسبل تحقيقه- الجزء الأول*. طرابلس، ليبيا: الهيئة القومية للبحث العلمي.

عبد الكريم صالح حمران. (2008/07/22). الأمن الغذائي. *الركن الأخضر(ركن الإقتصاد)*.

عبد الكريم صالح عمران. (2012). الأمن الغذائي. *على الموقع www.grenc.com/show*.

عبد المجيد خضران الزهراني، و منير صديق الطيب. (2007). *الأمن الغذائي والمائي في المملكة العربية السعودية الواقع والتطلعات*. الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

غراب رزيقة. (2015). اشكالية الأمنالغذائي المستدامفي الجزائر: واقع وافاق. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف1*، الصفحات 54-64.

فاتح حركاتي. (01, 2021). مؤشرات الأمن الغذائي في الأردن للفترة 2000-2017. *مجلة الاقتصاد الصناعي khazzartech*، الصفحات 382-395.

للامم المتحدة منظمة التغذيةوالزراعة. (1996). *تقرير منظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة*. روما.

مراد د.ناصر. (2010). سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية – حالة الجزائر-. *جديد الاقتصاد*، الصفحات 44-58.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (1996). *تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*. روما: FAO.

موسى عوض خليفة. (جانفي2007). التعاون الإفريقي في تحقيق الأمن الغذائي. *ملتقى الجامعات الإفريقية التعاون والتداخل*. جامعة إفريقيا العالمية، السودان: الندوة العلمية-محور درء الكوارث، معهد دراسات الكوارث واللاجئين.

موقع المركز الوطني للمعلومات. (01 01, 2005). *مادة معلوماتية في الأمن الغذائي*. تاريخ الاسترداد 15 12, 2020، من ابحاث: http://www.yemen-nic.net/contents/Agric/studies/4.pdf

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (15 03, 2017). *الكشف الشهري لاسعار المواد الغذائية*. تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/releve-des-prix-a-consommateurs-des-produits-alimentaires-janvier-2017

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (15 02, 2017). *الكشف الشهري لاسعار المواد الغذائية* . تاريخ الاسترداد 23 03, 2021، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/releve-des-prix-a-consommateurs-des-produits-alimentaires-durant-annee-2016

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (30 11, 2019). *حبوب: انخفاض للواردات بأكثر من 12% خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2019*. تاريخ الاسترداد 24 04, 2021، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/cereales-baisse-de-plus-12-des-importations-durant-les-neuf-premiers-mois-2019

وزارة التجارة وترقية الصادرات. (22 07, 2020). *الكشف الشهري لاسعار المواد والسلع*. تاريخ الاسترداد 23 04, 2021، من وزارة التجارة وترقية الصادرات:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/cereales-baisse-de-plus-12-des-importations-durant-les-neuf-premiers-mois-2019

وزارةالتجارة وترقية الصادرات. (02 12, 2018). *تجارة خارجية: ارتفاع طفيف في واردات المنتجات الغذائية ما بين يناير وأكتوبر 2018* . تاريخ الاسترداد 24 04, 2021، من وزارةالتجارة وترقية الصادرات:
https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/produits-alimentaires-facture-des-importations-sur-les-dix-premiers-mois-2018

يحي بكور. (2000). الأمن الغذائي العربي الواقع وآفاق المستقبل. *مجلة شؤون عربية*، الصفحات 208-232.